وقوعه سمعا عندنا اي من جهة دلالة السمع قال تعم فما تنفعهم شفاعة الشافعين
اي لو شفعوا لكن لا يقع ذلك اي اتيانهم بالشفاعة قال تعم من ذا الذي يشفع عنده
الا باذنه ولا يجوز العفو عن الكفر عقلا اي من جهة دلالة العقل عندهم اي المعتزلة
علي ما زعموا هم وصاحب العمدة من الحنفية بناء منهم علي ان العفو اي عن الكفار مخالف
للحكمة علي ما ظنوا قالوا قضية الحكمة التفرقة بين المسيء والمحسن وفي جواز العفو عن المسيء تسوية
بينهما فيمتنع العفو عقلا عليه تعم فيجب العقاب اي وقوعه منه لانه يثبت بترك العقاب نقص
في نظر العقل لكونه خلاف قضية الحكمة كما اسمعناك في الاصل الرابع من اصول الركن الثالث من
معنى الوجوب المنسوب اليه تعم في كلامهم وقد اجيب بعد التنزل الى تسليم قاعدة الحسن والقبح
العقليين بمنع كون قضية الحكمة التفرقة فلو سلم فيجوز ان يكون بالتفرقة بوصل اخر غير دوام تعذيب
المسيء كحرمانه النعيم دون تعذيب بالنار ويشفع الانبيا عليهم الصلاه والسلام والصلحاء من الشهداء
وغيرهم للاحاديث الصحيحة الكثيرة المتواترة المعنى ومنها حديث ابي سعيد في الصحيحين ان ناسا
قالوا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيمة الحديث بطوله وفيه فيقول الله تعم شفعت الملائكة
وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق الا ارحم الراحمين الحديث وحديث ابي سعيد ايضا
عند الترمذي وحسنه ان من امتي من يشفع للفيام ومنهم من يشفع للقبيلة وللرجل والرجلين
علي قدر عمله ومنها حديث الترمذي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ليدخلن الجنة بشفاعة رجل
من امتي اكثر من بني تميم وقد اختلف في كيفية الاعادة بعد الموت وتصيير البدن ترابا فذهبت طائفة من
الكرامية اتباع محمد بن كرام لتشديد الراء وبعضهم يخففها الى ان الجواهر اي الاجزاء التي منها يتألف البدن
لا تنعدم بل تتفرق وتختلط بغيرها وتتصور بصورة التراب مثلا وقد زالت منها الحياة واللون
والرطوبة والهيئة والتركيب ثم يجمعها الله سبحانه ويؤلفها على النهج الاول كما كانت واصل النهج سلوك
الطريق ويطلق مرادا به الطريق والحال والصفة وهو المراد هنا ووجه ما قاله هؤلاء ان الاجزاء المتفرقة
المذكورة قابلة للجمع بلا ريبة والله سبحانه عالم بتلك الاجزاء وانها لاي بدن من الابدان قادر علي جمعها وتاليفها

لما تقرر من عموم علمه تعم لكل المعلومات وشمول قدرته لكل الممكنات وصحة القبول من الفاعل
والفعل من الفاعل يوجوب صحة الوقوع وجوازه قطعا وهو المطلوب وهؤلاء ينكرون اعادة
المعدوم والحق انه اي الجواهر التي منها يتالف البدن تنعدم كلها الا بعضا منها منصوصا عليه
في الحديث الصحيح وهو عجب الذنب ثم تعاد بعينها بعد عدمها وانما قلنا ذلك لظاهر قوله عليه
السلم كل ابن ادم يفنى الا عجب الذنب والحديث في الصحيحين وغيرهما بطرق والفاظ منها في
الصحيحين ليس من الانسان شيء لا يبلى الا عظما واحدا وهو عجب الذنب منه يركب
الخلق يوم القيمة وفي رواية لمسلم وابي داود والنسائي كل ابن ادم ياكله التراب الا
عجب الذنب منه خلق ومنه يركب وفي اخرى لمسلم ايضا ان في الانسان عظما لا تاكله
الارض ابدا منه يركب الخلق يوم القيمة قالوا يا رسول الله اي عظم هو قال عجب الذنب
وفي رواية لاحمد وابن حبان قيل وما هو يا رسول الله قال مثل حبة الخردل منه تنشاؤن
وهو بفتح العين المهملة وسكون الجيم ثم موحدة محله اسفل الصلب عند راس العصعص
يشبه في المحل محل اصل الذنب من ذوات الاربع والمسئلة عند المحققين ظنية يعني مسئلة
ان الاعادة هل هي جمع الجواهر المتفرقة المختلطة او ايجادها بعد عدمها وممن صرح بذلك منهم
حجة الاسلام في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد قال فان قيل فما تقولون بعدم الجواهر والاعراض
ثم تعادان جميعا او تعدم الاعراض دون الجواهر وانما تعاد الاعراض قلنا كل ذلك ممكن ولكن
ليس في الشرع دليل قاطع علي تعيين احد هذه الممكنات يعني ان الادلة الواردة ظنية قال المص
والحق اي في المسئلة بحسب ما قامت عليه الادلة وقوع الكيفيتين اعادة ما انعدم بعينه وتاليف ما
تفرق من الاجزاء لا الحكم بانه اي الشان انما يكون الوجه الذي يقع عليه الاعادة كذا اي اعادة المعدوم
بعينه او كذا اي جمع المتفرق اي انما يكون علي احد الوجهين علي التعيين دون الاخر للحكم باستحالة خلافه
لان خلافه ممكن وانما قلنا بوقوع الاعادة علي الكيفيتين مع الشمول القدرة الالهية لكل الممكنات وكل من
اعادة ما انعدم وتاليف ما تفرق فظاهر كامر واما امكان اعادة ما انعدم فاشار اليه بقوله والاعادة احداث

Copyright © King Saud University